



الدورة العاشرة

نيويورك، ١٢ - ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

تقرير المكتب بشأن عملية التخطيط الاستراتيجي

في المحكمة الجنائية الدولية

مذكرة من الأمانة

عملاً بأحكام الفقرة ٤٠ من القرار ICC-ASP/9/Res.3، المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، يقدم مكتب جمعية الدول الأطراف طيه تقريره حول عملية التخطيط الاستراتيجي في المحكمة الجنائية الدولية للجمعية لكي تنظر فيه. ويعكس هذا التقرير المشاورات غير الرسمية التي أجراها الفريق العامل في لاهاي مع المحكمة.

أولاً - مقدمة

١ - إذ تشير جمعية الدول الأطراف ("الجمعية")، إلى قراراتها السابقة في هذا السياق،^(١) قد كانت أعرب فيما قبل عن اهتمام قوي في تشجيع التخطيط الاستراتيجي كجزء لا يتجزأ من إنشاء وإدارة أنشطة المحكمة المتعددة في تنفيذ نظام روما الأساسي.

٢ - وإذ تواصل وضع أنشطتها في سياق الأهداف الاستراتيجية الثلاثة المحددة في عام ٢٠٠٨، والأهداف ذات الأولوية الاستراتيجية المحددة سنوياً وأهدافها على المدى الطويل، تستعد المحكمة حالياً لمراجعة وتحديث الخطة الاستراتيجية على نطاق المحكمة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٨: وسوف تجرى هذه المراجعة في عام ٢٠١٢.

(١) ICC-ASP/4/Res.4، الفقرة ١٢؛

ICC-ASP/5/Res.2؛

ICC-ASP/6/Res.2؛

ICC-ASP/7/Res.3، الفقرة ٢٥؛

ICC-ASP/7/Res.3، الفقرات ٣٢-٣٦؛

ICC-ASP/9/Res.3، الفقرات ٣٥-٤٢.

٣- في سياق استعراض الخطة الاستراتيجية المتوخاة في عام ٢٠١٢، سوف تكون الدول الأطراف مستعدة للمشاركة في وقت مبكر في المشاورات غير الرسمية الأولية، بهدف تقديم إسهاماتها الموضوعية لإعداد وإجراء هذه المراجعة.

ثانياً- متابعة الدورة التاسعة للجمعية حول التخطيط الاستراتيجي

٤- استناداً إلى هذه التوجهات، عيّن المكتب في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١ السفير جان مارك هوشيت (لوكسمبورغ)، مُيسراً لمشاورات الدول الأطراف، وللحوار بين المحكمة والدول الأطراف في إطار عمل الفريق العامل في لاهاي التابع للمكتب ("الفريق العامل").

٥- كما عقدت مشاورات بمشاركة ممثلي المنظمات غير الحكومية.

٦- ونوقشت المسائل التالية ذات الأولوية خلال اجتماع الفريق العامل استناداً إلى العروض وأوراق العمل التي صاغها ممثلو مختلف للمحكمة :

(أ) المعلومات العامة والاتصالات؛

(ب) الوسطاء؛

(ج) الصلة بين الخطة الإستراتيجية والميزانية السنوية؛

(د) استعراض ٢٠١٢ للخطة الإستراتيجية.

٧- حتى يمكن اتباع نهج شامل للقضايا المتصلة بالضحايا والمجتمعات المتضررة، بما في ذلك تنفيذ واستعراض استراتيجية الضحايا، ونتائج عملية تقييم أثر نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المتضررة في المؤتمر الاستعراضي لكمبالا،^٢ تقرر تكريس عملية تيسير منفصلة لهذه المسألة، وعُينت السيدة ميبا أرو - سانشير (فنلندا) لإجراء هذا التيسير.

٨- بصفة عامة، رحبت الدول الأطراف بعملية التخطيط الاستراتيجي كأداة إدارية مهمة للتطوير المحكمة في المستقبل حتى عام ٢٠١٨. وينبغي الحفاظ على مصداقية التخطيط الاستراتيجي وتعزيزها من خلال إنشاء تأثيرها على السياسات، ومخصصات الميزانية واتخاذ القرارات التنفيذية التي يتعين أن توضع بحزم في إطار الأهداف والأولويات التي حددها الخطة الاستراتيجية. وينبغي رصد تجسيد الأهداف الاستراتيجية في العمليات اليومية للمحكمة بمساعدة مجموعة صغيرة من مؤشرات الأداء الكمية والنوعية.

ثالثاً- المسائل ذات الأولوية

ألف- المعلومات العامة والاتصال

٩- تم التأكيد على أهمية اتباع نهج قوي وملائم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للإعلام العام^٣ المجتمعات المحلية المتضررة من خلال وسائل إعلام ومنهجيات لائقة، وبلغات تعرفها المجتمعات المحلية المعنية، كما تم التأكيد على ذلك أيضاً في سياق استراتيجية الضحايا، وأنشطة المحكمة في هذا المجال.^٤

(٢) RC/ST/V/1

(٣) خطة المحكمة الاستراتيجية للإعلام العام (ICC-ASP/5/12)

(٤) تقرير المحكمة، الفقرة ٨.

١٠- تم الاحتفال لأول مرة بتاريخ ١٧ تموز/يوليو، اليوم الذي تم فيه تنفيذ الولاية التي أناطها المؤتمر الاستعراضي، بوصفه يوم العدالة الجنائية الدولية. وأبلغت الدول الأطراف والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والمهنية مسبقاً بعدد من الإجراءات التي بدأتها المحكمة، بالتعاون مع المحاكم الدولية الأخرى، وتمت دعوتها للمشاركة بمختلف الطرق والسائل في هذا الحدث. وأُخبرت وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمطبوعة، دعيت للمشاركة واستُخدمت وسائل الإعلام الاجتماعية، في هذه المبادرة الجديدة التي سوف توضع من الآن فصاعداً على جدول الأعمال الدولي في كل عام. وناقشت الدول الأطراف "التقرير عن احتفالات ١٧ تموز/يوليو: اليوم العالمي للعدالة الجنائية ٢٠١١" الذي أعدته المحكمة في شهر آب/أغسطس من عام ٢٠١١، وطلبت معلومات إضافية. وتقرر أيضاً أن تقوم بتجميع كل المعلومات المتاحة عن المبادرات الحكومية وغير الحكومية التي أُخذت في هذا السياق على المستوى الوطني. واستناداً إلى الدروس المستفادة من خلال هذه التجربة الأولى، سيتم اتخاذ مزيد من المبادرات في عام ٢٠١٢ من قبل الجهات المعنية ذات الصلة، من أجل تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد الدولي من خلال جملة أمور، منها الاحتفال باليوم الدولي للعدالة الجنائية، مع مراعاة متطلبات الفعالية من حيث التكلفة. واستناداً إلى مبدأ المسؤولية المشتركة بين المحكمة والدول الأطراف في مجال الرأي العام، والاتصالات،^٦ دعيت الدول الأطراف للبدء في وقت مبكر في تحديد المبادرات والشركاء للاحتفال بيوم العدالة الجنائية الدولية لعام ٢٠١٢، حسب الاقتضاء، بتنسيق ودعم من المحكمة.

١١- وأبلغت المحكمة الدول الأطراف بالوضع الراهن للتخطيط بشأن الاحتفال بالذكرى العاشرة للمحكمة الجنائية الدولية في عام ٢٠١٢، وقدمت الدول تعليقاتها الأولية في هذا السياق: وسوف تُقدّم خطة عمل مفصلة في مرحلة لاحقة. وأحاطت الدول الأطراف علماً خصوصاً بالأنشطة المخطط لها لإعلام مختلف الجماهير المهتمة، في حين سيجري تسليط الضوء على أن المبادرات المتوخاة ستتم بطريقة محايدة من حيث التكلفة فيما يتعلق بميزانية المحكمة الجنائية الدولية. وسيتم استكشاف إمكانية تقديم التبرعات لدعم أحداث معينة و/أو مبادرات أخرى. وأحاطت الدول الأطراف علماً بأن الاحتفال بالذكرى السنوية للمحكمة العاشرة سيوفر محوراً رئيسياً لأنشطة المحكمة في مجال المعلومات العامة والاتصال في عام ٢٠١٢، كما سيكون فرصة لتركيز الاهتمام الدولي على المحكمة وإنجازاتها على مدى العقد الماضي، في حين يمكن المحكمة من الاتصال بعدد من الجماهير المختلفة.

١٢- ومن نفس المنطلق، سوف تُستخدم مناسبات أخرى مهمة في حياة المحكمة خلال السنة المقبلة لتنفيذ استراتيجية الإعلام للمحكمة الجنائية الدولية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣.^٧

باء- العلاقات بين المحكمة والوسطاء

١٣- قدمت المحكمة مؤخرًا إلى الدول الأطراف "مشروع المبادئ التوجيهية التي تحكم العلاقات بين المحكمة والوسطاء" المؤرخة آب/أغسطس ٢٠١١، والتي تنجم عن العمل المضطلع به في المحكمة على مدى العامين الماضيين. وهذه المبادئ التوجيهية هي مشروع محاولة لتقديم إطار عمل مشترك يغطي التنوع الكبير في الجهات الفاعلة التي تقدم المساعدة والدعم للمحكمة في تحقيق مهامها. وبعد إجراء الجولة الأولى من المناقشات وبمراعاة عدد من القضايا الهامة التي أثّرت في هذا السياق، اتفقت الدول الأطراف على الرجوع إلى هذا الملف لمزيد من المناقشات المتعمقة.

(٥) إعلان كميللا، الفقرة ١٢.

(٦) الفقرة ٤٠، القرار ICC-ASP/9/Res.3.

(٧) ICC-ASP/9/29.

جيم - الاتصال بين الخطة الاستراتيجية والميزانية السنوية

١٤ - في قرارها لعام ٢٠١٠،^٨ كررت جمعية الدول الأطراف:

"أهمية الارتباط والانسجام بين عملية التخطيط الإستراتيجي وعملية الميزنة، التي تعتبر حاسمة بالنسبة لمصداقية واستدامة النهج الإستراتيجي الأطول أجلاً، وتوصي في هذا الصدد بأن تعمل المحكمة على وضع ترتيب لأولوياتها من أجل تيسير الخيارات الإستراتيجية والخيارات المتعلقة بالميزانية"

ودعت

"المحكمة إلى التركيز على تقييم النتائج التي تحققت من خلال أنشطة المحكمة في تنفيذ الأولويات المحددة بمزيد من الدقة والشفافية عن طريق استخدام مجموعة ملائمة من مؤشرات الأداء، بما في ذلك المؤشرات الأفقية للكفاءة والفعالية، وردّ فعل الدروس المستفادة على عملية التخطيط الإستراتيجي"

١٥ - كررت الدول الأطراف أن التفاعل بين الخطة الإستراتيجية وإجراءات الميزانية السنوية أمر حاسم بالنسبة لمصداقية عملية التخطيط. إذ إنه ينبغي أن تترجم التوجهات الاستراتيجية إلى سياسات تشغيلية بالتحديد من خلال مخصصات الميزانية. ويتمّ التأكيد على هذا الارتباط في مقدمة الميزانية البرنامجية السنوية المقترحة، وتواصل المحكمة صقل هذه العملية في سياق الميزانية كل عام. وينبغي لهيكل الموازنة وعرضه تسليط الضوء على هذه الواجبة، وبالتالي تحديد واضح لمخصصات الميزانية السنوية المقترحة في سياق التخطيط الإستراتيجي على المدى الطويل. وأعرب عن التوقع أنه ينبغي للمحكمة العمل من أجل ترتيب أولوياتها من أجل تسهيل الخيارات الاستراتيجية والمتعلقة بالميزانية، وفي الوقت نفسه تنفيذ الولايات التي حددها نظام روما الأساسي، مع مراعاة المتطلبات الموضوعية والقيود.

١٦ - قد يكون من المفيد تناول تعزيز العلاقة بين الخطة الاستراتيجية وإجراءات الميزانية السنوية، فضلاً عن توطيد التخطيط الإستراتيجي كأداة للإدارة لتوجيه المحكمة في تطورها بشأن التنمية على المدى المتوسط والطويل في أي مناقشة في المستقبل حول عملية استعراض ميزانية المحكمة.

جيم - المسائل الناشئة

١٧ - يجب متابعة المسائل التالية بانتباه:

(أ) إدارة المخاطر؛

(ب) العمليات الميدانية.

من أجل تحديد متى يمكن إشراك الدول الأطراف بشكل مفيد في المشاورات بشأن جوانب السياسة العامة لهذه المسائل الهامة.^٩

(٨) الفقرتان ٣٦-٣٧، القرار ICC-ASP/9/Res.3.

(٩) الفقرة ٤١، القرار ICC-ASP/9/Res.3.

دال- استعراض التخطيط الاستراتيجي لعام ٢٠١٢

١٨- فيما يخص استعراض الخطة الاستراتيجية لعام ٢٠١٢، شددت الدول الأطراف في عام ٢٠١٠ على "رغبتها في المساهمة في وقت مبكر في عملية المشاورات غير الرسمية المؤدية إلى هذا الاستعراض".^{١٠} وقد تم التأكيد من جديد على هذا النهج وهذا الاهتمام بعد العرض الأولي لنوايا المحكمة في هذا الصدد، بما في ذلك تصميم العملية والتوقيت المتوقع للتشاور واتخاذ القرارات. واعتُبر أن المراجعة المتوقعة للخطة الاستراتيجية ستشكل التركيز الرئيسي في مجال التخطيط الاستراتيجي خلال السنة المقبلة.

رابعاً- الخاتمة

١٩- استناداً إلى العمل المتعلق بالتخطيط الاستراتيجي داخل الفريق العامل لاهاي، تُدعى جمعية الدول الأطراف لتقديم التوجيه بشأن العمل في المستقبل في هذا المجال ودراسة الصياغة لإدراجها في مشروع القرار الجامع الذي يضاف في المرفق.

(١٠) الفقرة ٤٢، القرار ICC-ASP/9/Res.3.

المرفق

مشروع فقرات تُدرج في القرار الجامع

إن جمعية الدول الأطراف؛

إذ تدرك تشير بأن المسائل المتعلقة بالإعلام والاتصال حول المحكمة وأنشطتها تنطوي على طابع استراتيجي وتشكل مسؤولية مشتركة بين المحكمة والدول الأطراف، في الوقت الذي تقر فيه بالمساهمة الكبيرة التي يقدمها أصحاب المصلحة الآخرون؛

تشدد على ضرورة مواصلة تحسين وتكييف أنشطة التوعية التي تستهدف المجتمعات المحلية المتضررة في سياق تنفيذ الخطة الاستراتيجية للإعلام العام؛^{١١}

تلاحظ مع التقدير المبادرات المتخذة للاحتفال، لأول مرة، وفي سياق استراتيجية الإعلام والاتصالات^{١٢} في ١٧ تموز/يوليو ويوم العدالة الجنائية الدولية، وتوصي،^{١٣} استناداً إلى الدروس المستفادة، جميع الجهات المعنية والمهتمة، بالتعاون مع المحكمة والمحكمة الدولية الأخرى، والمشاركة في إعداد الاحتفال لعام ٢٠١٢ بهدف تعزيز الجهود الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب؛

وتلاحظ باهتمام التحضير للذكرى العاشرة للمحكمة الجنائية الدولية، وتشجع الدول الأطراف للتعامل مع أصحاب المصلحة، وكذلك التعامل بشأن الأنشطة الهامة الأخرى لتنفيذ استراتيجية الإعلام العام للمحكمة لفترة ٢٠١١-٢٠١٣؛^{١٤}

وقد لاحظت العرض الذي قدمته المحكمة مؤخراً عن "مشروع المبادئ التوجيهية التي تحكم العلاقات بين المحكمة والوسطاء"، ووافقت على الرجوع إلى هذه المسألة الهامة لمزيد من المناقشات المتعمقة؛

وتؤكد أهمية تعزيز العلاقة والترابط بين عملية التخطيط الاستراتيجي وعملية الميزانية، إذ إنه أمر حاسم بالنسبة لمصداقية واستدامة النهج الاستراتيجي على المدى الطويل، وفي هذا الصدد، تطلب إلى المحكمة، بالتشاور مع الدول الأطراف، أن تواصل العمل من أجل ترتيب أولوياتها لتسهيل الخيارات الاستراتيجية والمتعلقة بالميزانية؛

تدعو المحكمة إلى أن تقدم، استناداً إلى تقييم شامل وشفاف للنتائج التي تحققت من خلال أنشطة المحكمة في التوصل إلى تحديد الأولويات، مجموعة مناسبة من مؤشرات الأداء، بما في ذلك المقاييس الأفقية للكفاءة والفعالية، لأنشطة المحكمة والاستفادة من الدروس بأثر رجعي في عملية التخطيط الاستراتيجي؛

تكرر استعدادها لإقامة حوار بناء مع المحكمة أيضاً بشأن مسائل مثل إدارة المخاطر ذات الأولوية إدارة مناسبة، ووضع استراتيجية للمحكمة في العمليات الميدانية؛

ترحب باستعراض الخطة الاستراتيجية المُعلن في عام ٢٠١٢، وتؤكد استعدادها للمساهمة في وقت مبكر في المشاورات في سياق هذا الاستعراض، وعند الاقتضاء، في سياق عملية الميزانية، الذي يهدف إلى تعزيز وتفعيل أثر التخطيط الاستراتيجي على تطوير المحكمة وأنشطتها.

(١١) خطة المحكمة الاستراتيجية للإعلام العام (ICC-ASP/5/12)

(١٢) ICC/ASP/9/29.

(١٣) إعلان كمبالا، الفقرة ١٢.

(١٤) ICC/ASP/9/29.